

محاضرة القاها مدير عام التعليم المهني والتقني في المجلس الاقتصادي
الاجتماعي - بتاريخ ٢٣/٠٩/٢٠١٤ - بدعوة من E.T.F و A.F.D

ايها الحضور الكريم،

منذ ان وجد الانسان وجدت ثلاث كلمات: طفولة، شباب وكهولة، صحيح انها ثلاث كلمات، الا انها تختصر حياة الانسان على سطح هذه البسيطة. فلكل مرحلة ميزاتها وخصائصها ولذتها، وكل واحدة تختلف عن الاخرى الا انها تصب في منحى واحد الا وهو الانسان. ان مرحلة الشباب بما تمثله من الموقع الوسط بين مراحل الحياة الاخرى هي مرحلة الوعي والادراك والرشد، ومرحلة اثبات الذات، والمساهمة في بناء المجتمع والوطن لان الشباب هم أبناء الحاضر وبناة المستقبل. وان دورهم في بناء المجتمع دور مثبت في حياة الشعوب وسبل تقدمها وتطورها.

ان اختيار التخصص او المهنة هو الشغل الشاغل لدى اي شاب. فالسؤال عن مهنة المستقبل ربما يكون اكثر ما يشغل بال الطالب في سنوات الدراسة الاخيرة في المدرسة وفي السنوات الاولى للدراسات العليا. وتصبح قضية اختيار هذه المهنة مسلكا " لأسئلة عديدة يطرحها الشاب على نفسه. ما هو التخصص الدراسي الذي اخترته؟ كيف اخترت هذا التخصص وعلى أي اساس؟ هل انا على يقين من سلامة اختياري؟ ماذا لو تغيرت المعطيات التي بنيت عليها قراري اثناء دراستي العليا؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تراود الشباب بغية التخصص العلمي والمهني من اجل اكتساب المعرفة والثقافة العلمية والمهنية من ناحية وضمانة توفير الوظيفة والعمل من ناحية اخرى ولنكن اكثر دقة، ان السبب الابرز والهاجس الدائم هو العمل.

هذا هو الهاجس الدائم الذي يراود الشباب في مقتبل العمر الا انه لا يدري ما ينتظره في المجتمع والواقع العملي، فيصطدم بما ينخر المجتمع، الا وهو عدم توفر الوظائف والعمل،

ولنعبر عن ذلك بمعنى اوضح، يصطدم بما هو متعارف عليه الذي اصبح سمة العصر هو مصطلح "البطالة" بوجهيها الحقيقي والمقنع.

والملفت في ذلك انها تطال فئات الشباب اكثر مما تطال غيرهم لا سيما أولئك الذين يحملون شهادات عالية ويطمحون الى وظائف عالية تتناسب والوظائف المتاحة في سوق العمل. ويمكن ان يطلق على هذه البطالة لقب بطالة المتخرجين او المتعلمين وان لم يكن من مبرر لفصلها عن البطالة العامة، الا انها تشكل مشكلة حقيقية سعت الدول وتسعى الى تخفيفها وايجاد الحلول لها.

وعلى الرغم من تعدد اسبابها ووجوهها الا ان النتيجة واحدة طفرة علمية يقابلها قلة الوظائف وبطالة مستديمة.

وهنا يكمن السؤال التالي: على من يقع اللوم، على الشاب في عدم ادراكه كيفية انتقاء الاختصاص الذي يتناسب مع فرص العمل المتاحة او على الوضع الاقتصادي الصعب والضائقة المعيشية السائدة او على من؟؟؟

في خضم هذا التخبط والسواد الذي يحيط بمستقبل شبابنا تبرز اهمية التعليم المهني والتقني الذي من شأنه ان يساهم في ايجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي ذكرت في ما لو احسن الاعتياء بهذا النوع من التعليم ويتم ذلك من خلال:

-تغيير النظرة الى التعليم المهني والتقني ليس من الناحية الاجتماعية من ناحية اعتباره انه تعليم خاص بالفقراء والفاشلين في التعليم العام بل يتعداه الى الناحية المهنية والوظيفية حيث يتوجب اقناع القطاعات المنتجة بضرورة قبول خريجي التعليم المهني والتقني وتبنيهم واعطائهم الفرص في الحصول على وظائف والمحافظة عليها والترقي كذلك يتوجب العمل على بناء صورة جيدة للتعليم المهني والتقني لدى التلاميذ في مراحل دراستهم الاولى وتقديم برامج في مدارس التعليم العام تظهر اهمية التعليم المهني وتظهر الميول المهنية للطلاب في مراحل متقدمة من انخراطهم في التعليم العام

- ربط سوق العمل بالاختصاصات ومشاركة جميع المؤسسات الرسمية والخاصة والبلديات والمجتمع المدني في وضع خطة واضحة المعالم لتحقيق اهداف محددة سلفا" وفق جدول زمني واضح ايضا".

حدد المرسوم رقم ٨٥٩٠ تاريخ ٢٠١٢/٠٨/٠٢ المستويات كما يلي:

أ- حقل لتأهيل المهني:

- يضم هذا الحقل المهن والحرف ذات الطابع اليدوي او الحركي أو التي لا تتطلب ممن يمارسها سوى المعلومات الاختصاصية المحصورة بها فقط أو تلك التي تتطلب حيازة مؤهلات ذات طابع تقني متقدم .
- يشمل حقل التأهيل المهني المستويات التالية:
 - مستوى التكميل الذي ينتهي الى شهادة التكميلية المهنية .
 - مستوى التنفيذ لذي ينتهي الى شهادة الثانوية المهنية (النظام المزدوج) .
 - مستوى الاطر الوسطى الذي ينتهي الى شهادة المشرف المهني (المايستر) .

ب- حقل التعليم الفني:

- يضم هذا الحقل المهن التي تتطلب مستوى فنيا متطورا ويستلزم تحصيلها دراسة لا تقل عن تسع سنوات في التعليم العام الاساسي وسبع سنوات في التعليم العام الاساسي اضافة الى حيازة شهادة التكميلية المهنية وتستند باستمرار الى العلوم الاساسية على اختلافها، او تلك التي تستلزم بطبيعتها اجادة لغة اجنبية .
- يشمل حقل التعليم الفني المستويات التالية:
 - مستوى التنفيذ: الذي ينتهي الى البكالوريا الفنية .
 - مستوى الاطر الوسطى: الذي ينتهي الى شهادة الامتياز الفني.
 - مستوى الاطر العليا: الذي ينتهي الى شهادة الاجازة الفنية او شهادة الاجازة التعليمية الفنية .

➤ المناهج:

- أ- تعمل المديرية العامة على اعداد وتطوير المناهج الفنية المعتمدة من خلال لجان فنية متخصصة تحت اشراف اللجنة العليا للمناهج برئاسة المدير العام، ويعاد النظر سنويا" بهذه المناهج وفقا" للتطورات التي تطرأ على التكنولوجيا والتجهيزات والقوانين والانظمة التي ترعى انظمة العمل في كل اختصاص وقد

صدر عدد من القرارات منذ تاريخ ٢٠٠٨/٤/١٨ ولغاية ٢٠١٤/٠٦/٣٠ مهمتها وضع مناهج جديدة لاختصاصات جديدة أو تعديل مناهج قديمة.

ب- تطبق هذه المناهج في المعاهد والمدارس الفنية والخاصة.

لقد انتهت اللجان الفنية المتخصصة اعادة النظر بالمناهج لمستويي T.S. و L.T. حيث تمت اعادة النظر بهذه المناهج بعد تطبيقها لمدة سنتين دراسيتين بعد تعديل عدد سنوات الدراسة T.S. أصبحت سنتين دراسيتين بدلاً من ثلاث سنوات و L.T. أصبحت سنة واحدة بدلاً من سنتين.

ان المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تهدف بعد الانتهاء من اعادة النظر بالخطوط العريضة للمناهج تكليف لجان فنية من أساتذة متخصصين للقيام بتأليف شرح موحد لهذه المناهج وجمعها بمؤلف موحد لكل مادة في جميع المعاهد والمدارس الرسمية والخاصة. لأن هذه الخطوة من شأنها أن تؤمن وحدة المفاهيم والكفايات لدى جميع الطلاب وكذلك على حسن سير الامتحانات الرسمية .

➤ الأبنية المدرسية والتجهيزات

١- الأبنية المدرسية:

- إن الابنية المدرسية العائدة للمعاهد والمدارس الفنية الرسمية هي اما ابنية ملك الدولة او ابنية مقدمة من مؤسسات رسمية او جمعيات خاصة بموجب عقود اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة.
- يبلغ عدد الابنية الرسمية ١٠٠ بناء موزعة على المحافظات اللبنانية.
- يبلغ عدد الابنية المقدمة من جمعيات خاصة بموجب عقود اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة ٢٧ بناء.

٢- التجهيزات:

- ان الخصوصية التي يتمتع بها التعليم المهني والتقني تجعل من توفر التجهيزات عنصراً ضرورياً وملحاً من اجل اتمام عملية التعليم والتدريب حيث من دونها لا يمكن انجاح عملية التعليم هذه.
- ان تأمين التجهيزات يتطلب رصد اعتمادات في الموازنة العامة وهذا غير متوفر حالياً.
- ان الاختصاصات الصناعية الضرورية على اختلافها واختلاف مستوياتها بحاجة للتجهيزات الفنية المتخصصة وجميع المعاهد والمدارس الفنية الرسمية

تشكو من نقص كبير بهذه التجهيزات وتقدر قيمة التجهيزات بـ ٥٠ مليون يورو .

➤ الواردات والنفقات

- ١- الواردات
- ١-أ الموازنة العامة للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني وهي في العام ٢٠١٣ بقيمة ٨٥ مليار موزعة كما يلي:
 - رواتب (٣٨ مليار)
 - تعويضات امتحانات رسمية (٥,٦٠٠ مليار)
 - تجهيزات لا شيء
 - صيانة لا شيء
 - مشاريع مشتركة (٢,٢٩٠ مليار ليرة لبنانية)
- ١-ب الصندوق الداخلي :
 - قرطاسية لامتحانات (٦٠٠ مليون ليرة لبنانية)
 - تجهيزات (٢٠٠ مليون ليرة لبنانية)

➤ في المشاكل

- يعاني التعليم المهني والتقني من المشاكل التالية:
- النقص الحاد في عدد الموظفين الاداريين كما يبين الجدول رقم (١) المرفق بهذا التقرير.
 - النقص في عدد الاساتذة في الملاك حيث أن عدد أفراد الهيئة التعليمية في الملاك يبلغ ١٧٨٠ استاذاً حيث ان اغلب المعاهد والمدارس الفنية الرسمية يوجد فيها مدير منفرد ولا يوجد من يعاونه حتى في الاعمال الادارية والمالية (ناظر، ناظر عام، رئيس دروس نظرية ورئيس دروس تطبيقية).
 - النقص في التجهيزات وخصوصاً التجهيزات للاختصاصات الصناعية كما سبق واشرنا.
 - إن ٩٠% من ساعات التدريس يؤمن تدريسها اساتذة التعاقد بالساعة حيث بلغ عدد المتعاقدين بالساعة للعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ ، ١٠٢٨٣ متعاقداً وللعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، ٩٥٩٥ ناهيك عن قلة تدريبهم واعدادهم .

- عدم اعتماد كتاب مدرسي موحد للتعليم المهني والتقني مما يحصل التدريس نتيجة لجهد شخصي لكل أستاذ.
- عدم وجود خطة واضحة تتضمن دراسة سوق العمل المحلي والعربي وبالتالي اعتماد الاختصاصات وفقاً لهذه الدراسة.
- عدم وجود تأهيل مستمر وفعال للأساتذة والمدرّبين .
- عدم وجود الرقابة الفعالة على التعليم الخاص لجهة التقييد بأحكام قرارات اجازات الاستثمار الممنوحة للمؤسسات التعليمية الخاصة لجهة عدد الطلاب والاختصاصات ومراقبة التدريس فيها والامتحانات الفصلية والسنوية.
- عدم ربط المناهج بسوق العمل ودون دراسة جدية لمتطلبات المؤسسات من اليد العاملة المهنية والفنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مما أدى الى قلة مشاركة مؤسسات العمل ليس في التخطيط فقط لتطوير التعليم المهني والتقني بل في قلة المشاركة ايضاً في تطبيق المناهج وبخاصة في الجزء التدريبي منها .
- عدم وجود بنك أسئلة الذي من شأنه أن يؤمن السرية التامة للاسئلة حيث أن الطرق المتبعة حالياً تعتمد بشكل كامل على ضمير الاستاذ المكلف باعداد الاسئلة والجهاز المعاون لطبعها واستنساخها وعلى اجراءات استثنائية يتبعها المدير العام في اختيار الاسئلة ووفق هذا الاختيار.

➤ في الحلول:

بعد عرض بعض المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني والتقني يمكننا اقتراح الحلول التالية:

- ملء المراكز الشاغرة في الوظائف الادارية.
- رصد الاعتمادات اللازمة في الموازنة العامة لتأمين التجهيزات ولا سيما الصناعية منها والعمل الدائم على تحديث هذه التجهيزات بما يتلاءم والتطورات ويتم من خلال وضع قانون برنامج لعدة سنوات .

✓ اعادة العمل بادخال طلاب الى المعهد الفني التربوي لحملة شهادات الاختصاص (الهندسة، الطب و التمريض) والاجازات الجامعية للحصول على شهادة LET وذلك لرفد الملاك التعليمي بالطاقات والاختصاصيين .

✓ العمل على اقامة تأهيل وتدريب مستمرين بالتعاون مع المؤسسات المحلية والاقليمية الدولية

- إعادة النظر بتوزيع الاختصاصات في المدارس المتقاربة بحيث لا تعتمد الاختصاصات نفسها في هذه المدارس مما يؤدي الى ارتفاع عدد الطلاب في الشعبة الواحدة وبالتالي الى ترشيد الانفاق بشكل كبير اضافة الى ضرورة اعتماد اختصاصات وفقا لاحتياجات السوق المحلية والخارجية لا سيما العربية .
- اعتماد مركز واحد (مدرسة فنية واحدة) في كل قضاء يعتمد الاختصاصات الصناعية لأن ذلك يسهل تجهيزها على اكمل وجه.
- البدء باعتماد كتاب التعليم المهني الموحد على مراحل وضمن خطة واضحة ومحددة.
- اعتماد بنك اسئلة من اجل انجاز الامتحانات الرسمية.
- الاعتماد على التدريب المستمر للأشخاص (نساء ورجال) **وتدريبهم على الحرف** والمهن المختلفة لمحاربة البطالة بكل أنواعها.
- إنشاء مكتبة مركزية للمكتب الفنية ومكتبة في كل معهد أو مدرسة و CD وربط المدارس بهذه المكتبات.
- زيادة عدد ساعات اللغات الاسبوعية.
- اعادة النظر بشكل علمي ومهني بالمناهج بما يتلاءم مع متطلبات المؤسسات من اليد العاملة بحيث يقتضي تضمين المناهج المعتمدة اليوم في التعليم المهني والتقني ما يلي:
 - ✓ عدم طغيان التعليم النظري على التطبيق العملي .
 - ✓ تطوير المعلومات النظرية بحيث تتسجم مع التغيرات الحاصلة في انماط الانتاج وتقنياته.
 - ✓ اعتماد الاختصاصات وفقا لاحتياجات السوق المحلية والخارجية لا سيما العربية .
 - ✓ التركيز على تمرس الطلاب على تنمية قدرات التعليم والتكيف في عالم متغير.
 - ✓ زيادة حصص تدريس اللغات الاجنبية التقنية وذلك لاهميتها وانسجاماً مع التقنيات الحديثة.
 - ✓ الحد من اقبال الطلاب على الاختصاصات غير الصناعية وذلك من خلال وضع المرسوم الرامي الى اعطاء منح دراسية موضع التطبيق .
 - ✓ تأهيل الاساتذة من خلال اجراء دورات لاطلاعهم على تطبيق المناهج.
- اصدار النصوص القانونية والتنظيمية التي تعالج العلاقة بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام الجامعي ولا يكفي صدور قانون تصنيف الشهادات المهنية لان ذلك محصورا بالوظائف التي تطلبها الادارات العامة ولا يطبق في القطاع

- الخاص كما ان صدور المرسوم رقم ٢٠١٢/٨٥٩٠ يتطلب استكمال اجراءات تنفيذه باصدار قرار المسارات سواء لجهة شهادة البكالوريا الفنية او الامتياز الفني وهذا ما تم انجازه .
- اعتماد اختصاصي النفط والغاز وصناعة المجوهرات والصناعات الغذائية بشكل اوسع .
 - اعتماد سياسة اعلامية واعلانية مستمرة في جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة لشرح اهمية التعليم المهني من اجل نحو النظرة الحالية اليه على انه ملجأ للطلاب الذين لم يحالفهم الحظ باكمال تعليمهم العام حتى لا نستعمل وصفاً آخر .
 - اعتماد التوأمة بين المعاهد في لبنان والمعاهد في الدول المتقدمة .
 - تأهيل دائم ومستمر للاساتذة بشكل يتلاءم مع كل تصور جديد .
 - انشاء وحدة مركزية تهتم بتأمين عمل للخريجين بالتنسيق مع المعنيين وفقاً لكل اختصاص .
 - اعتماد حصة دراسية اسبوعياً في السنة الاخيرة من شهادتي البرفيه والبكالوريا اللبنانية تتضمن التوجيه المهني للطالب خصوصاً بعد ان تم اعتماد نظام المنح الدراسية وفتح المسارات بين التعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي .
 - تفعيل المجلس الاعلى للتعليم المهني والتقني الذي يضم ممثلين عن القطاعات الانتاجية المختلفة والتعليم المهني والخاص والوزارات المعنية بالتعليم المهني والتقني وذلك لناحية اعطائه صلاحيات تقريرية وليس الاكتفاء بالأراء الاستشارية .
 - اجراء مباراة لتعيين اساتذة في الملاك لأن المديرية العامة بحاجة الى ٥,٥٠٠ أساتذ موزعين على جميع الاختصاصات والمناطق .
 - تفعيل التدريب المهني المسرع وذلك لتحويل المجتمع اللبناني الى مجتمع مهني .
 - أخيراً العمل على اعداد مشروع قانون يرمي الى قوننة المهن بحيث يمنع على أي مواطن أو مقيم على الاراضي اللبنانية ممارسة أية مهنة ما لم يكن حائزاً على شهادة في هذا الاختصاص أسوة بممارسة مهنة التمريض والطبوغراف .

